

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

النمو الاقتصادي

جاءت نتائج النمو الاقتصادي لمملكة البحرين خلال الربع الثالث من عام 2020 متماشيةً مع أداء الاقتصاد العالمي الذي بدأ في التعافي من الانكماش الذي شهده خلال الربعين السابقين من عام 2020 نتيجة وباء كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط العالمية. حقق الاقتصاد المحلي نمواً حقيقياً بنسبة 1.4 في المائة خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني من عام 2020، مدفوعاً بتوجيهات الحكومة الداعمة لمبادرات الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية، والتي تجسدت في إطلاق حزمة مالية واقتصادية تتألف من أكثر من 20 مبادرة تجاوزت قيمتها 4.5 مليار دينار، أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين، بهدف ضمان استقرار سوق العمل والحفاظ على العمالة الوطنية، وتقديم الدعم لكافة القطاعات الاقتصادية وبالأخص الأكثر تضرراً منها⁽¹⁾.

شهدت عدة قطاعات اقتصادية غير نفطية تعافياً ملحوظاً خلال الربع الثالث على أساس فصلي، حيث سجل قطاع الفنادق والمطاعم نمواً حقيقياً بنسبة 1.71 في المائة. كما حقق قطاع المواصلات والاتصالات نمواً بنسبة 4.22 في المائة. وبلغ نمو قطاع الصناعات التحويلية 2.4 في المائة، فيما نما القطاع المالي وهو القطاع الأكبر مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3 في المائة. في المجمل، تشير التقديرات إلى تسجيل الاقتصاد البحريني لانكماش بنسبة 5.4 في المائة في عام 2020.

من المتوقع أن يجد النشاط الاقتصادي في المملكة دعماً خلال عامي 2021 و2022 لاسيما في ضوء استمرار عدد من التدابير التحفيزية المُتبناة من قبل مصرف البحرين المركزي وعلى رأسها الإبقاء على السياسة النقدية التيسيرية من خلال أسعار الفائدة المنخفضة لضمان توفر التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية وتحفيز القطاع المالي على الابتكار وسرعة تنفيذ العديد من الخدمات المالية بهدف دعم التعافي الاقتصادي.

بناء على ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد البحريني بنسبة تدور 5 في المائة العام الجاري مدفوعاً بشكل رئيس بنمو الأنشطة غير النفطية مستفيدةً من إجراءات الدعم الاقتصادي لتنشيط الطلب الكلي، فيما يتوقع استقرار ناتج الناتج النفطي عند المستويات المسجلة العام السابق، بينما يتوقع نمو الاقتصاد البحريني بنسبة تدور حول 2.6 في المائة، العام المقبل.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بحوالي 2.3 في المائة خلال عام 2020، مقارنة مع عام 2019⁽²⁾. يُعزى ذلك إلى تراجع أسعار كل من مجموعة الترفيه والثقافة، والملابس والأحذية، والمطاعم والفنادق. من الجدير بالذكر أن المستوى العام للأسعار قد انخفض بنحو 2.7 بالمائة خلال شهر يناير 2021 مقارنة بالشهر المناظر من عام 2020.

على صعيد التوقعات، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.8 في المائة خلال عامي 2021 و2022. يأتي ذلك في ضوء توقع تراجع الآثار الناتجة عن وباء كوفيد-19، وكذا أثر الحزم والبرامج التحفيزية التي تقوم بتبنيها السلطات لتحفيز مستويات الطلب.

¹ مصرف البحرين المركزي، البحرين، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، ابريل.
² هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية، البحرين، (2020)، ديسمبر.

التطورات النقدية والمصرفية

في ضوء التدخلات المتبناة من قبل البنك المركزي لتعزيز السيولة المحلية، سجل المعروض النقدي (M2) نمواً بنسبة 3.5 في المائة في عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل في عام 2019. ساهمت تدخلات البنك المركزي في دعم مستويات السيولة والائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية الذي زادت نسبته إلى ما يشكل 72 في المائة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 67.3 في المائة للنسبة المسجلة بنهاية عام 2019. كما ارتفعت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 93.7 في المائة مقابل 90.8 في المائة للنسبة المسجلة بنهاية عام 2019.

خلال أفق التوقع، سوف يواصل مصرف البحرين المركزي اتخاذ عدة تدابير وسن تشريعات تهدف إلى ضمان الاستقرار المالي في المملكة وتخفيف الأضرار الناتجة عن وباء كوفيد-19 على القطاع المالي وعلى الأفراد إضافة إلى تحفيز القطاع المالي على الابتكار بما يساعد على زيادة مستويات كفاءة الخدمات المالية بما يدعم جهود احتواء الجائحة.

التطورات المالية

تأثرت أوضاع المالية العامة بانخفاض الأسعار العالمية للنفط، وتراجع مستويات الإنتاج النفطي، كما تأثرت من جانب آخر الإيرادات الضريبية بالإعفاءات التي تم إقرارها على بعض الرسوم الحكومية كرسوم البلدية للأفراد والشركات بهدف التخفيف من حجم التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19، في الوقت الذي شهدت فيه النفقات العامة ضغوطات نتيجة الالتزام بالتدابير المتبناة للتخفيف من حجم الجائحة ومن بينها الالتزام بدفع رواتب الموظفين البحرينيين.

استناداً إلى ما سبق، تشير البيانات الأولية للموازنة إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة 27 في المائة خلال العام الماضي لتسجل 2.139 مليار دينار، فيما بلغت النفقات العامة 3.763 مليار دينار بحريني. بالتالي بلغ عجز الموازنة العامة المسجل خلال عام 2020 وفق التقديرات الأولية 817 مليون دينار بما يمثل قرابة 12.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يفوق العجز المتوقع في مشروع الميزانية بما أدى إلى ارتفاع في مستويات الدين العام لتسجل 15 مليار دينار في عام 2020 (122 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل 13.5 مليار دينار في عام 2019 (94 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

رغم الظروف المالية والاقتصادية والصحية التي مرت بها البحرين والعالم أجمع التي أثرت سلباً على الأوضاع المالية، تبقى مملكة البحرين ملتزمة بتنفيذ برنامج التوازن المالي لضمان الاستدامة المالية في الأجل المتوسط بالإضافة إلى دراسة وضع تصورات إضافية لتنمية الإيرادات غير النفطية وتخفيض المصروفات خلال العامين الماليين (2021 – 2022) لتقليص العجز بشكل تدريجي. تمثل أكبر إنجاز تم تحقيقه في هذا الصدد في الموافقة على خطة تنمية الإيرادات العامة من قبل اللجنة الوزارية للشؤون المالية والاقتصادية والتوازن المالي، حيث تشمل الخطة على عدد من المبادرات التي من شأنها تطوير وتنمية الإيرادات العامة على مرحلتين متتاليتين. أما فيما يتعلق بالمصروفات العامة، فقد تم تخفيض المصروفات الإدارية التشغيلية للوزارات والجهات الحكومية بنسبة 30 في المائة وذلك مقابل اعتماد ميزانية مستجدة للتعامل مع المصروفات الطارئة المرتبطة بوباء كوفيد-19 ليتم من خلالها صرف المصروفات الطارئة في المجالات الطبية واللوجستية والتوعوية.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: البحرين

من المتوقع استفادة الإيرادات العامة خلال أفق التوسع بالارتفاع المتوقع لأسعار العالمية للنفط، ومن التحسن المتوقع في إيرادات ضريبة القيمة المضافة في ظل التوقعات بتحسين النشاط الاقتصادي لترتفع إلى نحو 2.29 مليار دينار وفق تقديرات الموازنة للعام الجاري، وتواصل ارتفاعها إلى 2.34 مليار دينار العام المقبل. فيما يتوقع الاتجاه النزولي للنفقات العامة في إطار الإصلاحات المتبينة لترشيد الإنفاق العام لتسجل وفق تقديرات موازنتي عامي 2021 و2022 نحو 3.56 و3.48 مليار دينار على التوالي.

استناداً إلى تقديرات الموازنة العامة للدولة للعام الجاري والمقبل من المتوقع تراجع مستويات عجز الموازنة العامة للنتائج إلى 9.3 و7.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، واستمرار مستويات الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي عند مستوى 116 في المائة. من المتوقع مواصلة البحرين لتنفيذ إصلاحات الاستدامة المالية في أعقاب انتهاء العمل ببرنامج التوازن المالي في عام 2021 في إطار نهج يستهدف ضمان استدامة أوضاع المالية العامة.

جدول رقم (6)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: البحرين

– إصلاحات الإيرادات العامة	✓ تمت الموافقة على خطة شاملة لتنمية الإيرادات العامة للدولة على المدى المتوسط من قبل اللجنة الوزارية للشؤون المالية والاقتصاد والتوازن المالي. ✓ يتم حالياً وضع أولويات تطبيق تلك المبادرات، ويقدر التأثير المالي لهذه الخطة بنحو 310 مليون دينار.
– إصلاحات الإنفاق العام	✓ الالتزام بتنفيذ مبادرات ترشيد النفقات ببرنامج التوازن المالي بالإضافة إلى رفع كفاءة المصروفات والاستمرار في ترشيد النفقات الإدارية والتشغيلية.
– إصلاحات إدارة الموازنة العامة	✓ الالتزام بتطبيق مبادرات برنامج التوازن المالي الهادفة لتعزيز كفاءة الإنفاق العام وتسهيل الإجراءات الحكومية، وذلك عن طريق حوكمة الأنظمة المالية المركزية والتشريعية بشكل مستمر خلال مرحلة تنفيذ الميزانية.
– إصلاحات إدارة الدين العام	✓ السعي نحو تخفيض فوائد الدين العام خلال العامين المقبلين بشكل عام وبالتالي التأثير المباشر على انخفاض مستوى العجز الحكومي من خلال مواصلة التركيز على الاقتراض بأقل تكلفة ممكنة سواء من السوق المحلي أو العالمي. ✓ الاستفادة من المبالغ المستلمة ضمن برنامج التوازن المالي لخفض الاحتياجات النقدية وبالتالي خفض معدلات الاقتراض وذلك لسد المتبقي من العجز الحكومي. ✓ تطوير تحليل المخاطر الخاصة بالدين العام وذلك للوصول إلى نتائج وتوقعات أكثر دقة ومن ثم إلى إدارة أفضل لشؤون الدين العام.

مصرف البحرين المركزي، البحرين، (2021). "صندوق النقد العربي: سبتيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.